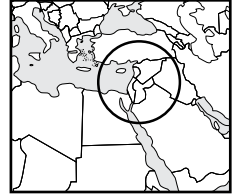


لا تنمية مستدامة تحت الاحتلال



يقوّض الاحتلال الإسرائيلي بيئة فلسطين ويقلّل إلى الحد الأدنى أيّ إمكانية يمكن تنفيذها لتحقيق تنمية مستدامة. فقد أظهرت معدلات البطالة الخطيرة وضعف المؤسسات وعدم كفاءتها والاعتماد الكلي على عائدات الرسوم الجمركية والمساهمات المالية الواردة من المانحين عدم استدامة الاقتصاد الفلسطيني. وبالإضافة إلى الظروف الكارثية لمنشآت الإمداد المائي التي تخضع لقوانين بُدئ تنفيذها خلال احتلال عام 1967 الإسرائيلي، فإنّ كل ذلك يشكّل خطرًا شديدًا على رفاهية الفلسطينيين.

الأمر الذي تسبّب بنقص كبير في المياه وطفح المياه المبتدلة في المناطق الحضرية². كما عرقل الحصار استيراد قطع الغيار، فبقيت المنشآت متوقفة عن العمل.

تشكّل الزراعة 70% من إجمالي الاستخدام الفلسطيني للمياه، يليها 27% للاستخدامات الصناعية. وبحسب تقرير "البنك الدولي" يُقدّر مخزون الإمداد المائي للضفة الغربية بنحو 50 لتراً للفرد في اليوم³. وفي عام 2009 افتقر 60% من سكان قطاع غزة الوصول إلى إمداد مائي متواصل⁴. أمّا في الضفة الغربية فقد عولج 1,300 م³ (من 85,000 م³) من المياه المبتدلة في عام 2009، في حين كانت الكمية في قطاع غزة خلال السنة نفسها 65,000 م³ (من 110,000 م³)⁵.

2 World Bank, Gaza Strip Water and Sanitation Situation, 2009: <web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:22026701~menuPK:294370~pagePK:2865066~piPK:2865079~theSitePK:294365,00.html>.

3 Wikipedia, Water supply and sanitation in the Palestinian territories: <en.wikipedia.org/wiki/Water_supply_and_sanitation_in_Palestine>.

4 UN News Centre, Gaza water crisis prompts UN call for immediate opening of crossings, 2009. Available from: <www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=31927>.

World Bank, op.cit. 5

قدرها 130,000 عامل مقارنة بالعام السابق؛ بحسب البيانات الرسمية. وهذا يعني تناقصًا في معدلات البطالة بنحو 21,7%. وقد تأثر الشباب -ذكورًا وإناثًا- على وجه التحديد، منذ عام 2009، إذ كانت البطالة في أوساطهم أعلى بـ 10% من إجمالي معدل البطالة¹.

مسائل اجتماعية واقتصادية

يبدو وضع الخدمات الصحية محبطًا. إذ يوجد 25 مستشفى عامًا، ويصل عدد السكان على كل سرير 1,349. وبسبب الظروف السيئة التي تكتنف المنشآت الطبية فمن الحتمي وجوب نقل عدد كبير من المرضى إلى البلدان المجاورة لتلقّي العلاج. وقد نجمت عن ذلك كلفة إضافية بلغت في عام 2010 زهاء 1,484,200,000 شيكل إسرائيلي (ما يعادل 403,702,400 دولار أميركي)، نظرًا لانعدام التخطيط الموثوق والإدارة السليمة. والواقع أنّه لو أُديرَت الموارد الموجودة على نحو سليم، فستكون الوزارة قادرة على بناء المنشآت المجهزة بأحدث التقانات الطبية، بما يجعل من عمليات الانتقال المكلفة تديبًا غير ضروري البتّة.

وبالنسبة إلى إمدادات المياه والنظافة (الصحة) العامّة، فقد كان لحصار قطاع غزة خلال الفترة 2007-11 عواقب رهيبية، وبالتحديد الدمار الحاد الذي أصاب البنى التحتية. كما توقفت عن العمل تقريبًا كل مضخات المياه العذبة والمبتدلة نظرًا لانعدام الكهرباء والوقود؛

1 "Amid Palestinian statehood push, a grim World Bank report," Christian Science Monitor, 14 September 2011. <www.csmonitor.com/World/Backchannels/2011/0914/Amid-Palestinian-statehood-push-a-grim-World-Bank-report-on-the-West-Bank-Gaza>.

تمتّل فلسطين حالة جدّ استثنائية في ما يتعلّق بالتنمية المستدامة. ولمعالجة هذه العنوان، فإنّ ثمة عددًا من المسائل التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، أهمها انعدام السيادة والسيطرة على الموارد، وغياب التشريع أو خطط السياسة المتعلقة بالتنمية من أي نوع، وتنامي أهمية أموال البلدان المانحة لاقتصاديّ كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويربط انعدام التشريع والسياسات، وخصوصًا في يتعلق بالاستدامة، بالاحتلال الإسرائيلي الذي ييسر سلطته الكاملة على القضاء وعلى التوسع الجغرافي لأيّ تشريع ممكن، ويشكّل أيضًا سبب عدم الاستقرار السياسي.

في ظلّ واقع الاحتلال، إذن، من الضروري أن نأخذ في الحسبان عدم ملاءمة العديد من مؤشّرات التنمية عند تطبيقها على الوضع الفلسطيني. وهذا لا يعني أنّ علينا أن نستبعد فلسطين عن الإحصاءات التنموية، بل إنّ المؤشّرات التي توظّف على نطاق واسع قد لا تكون صالحة بالضرورة لهذا البلد، وبالتالي ينبغي أن يُعتمد نوع آخر من القياسات.

البطالة

وصّف تقرير صادر عن "البنك الدولي" تناول أوضاع الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة الوضع الفلسطيني بأنه وضع فريد في العالم. فقد لاحظ أنّ معدلات بطالة البلاد هي أعلى المعدلات في العالم، وأنّ مردّها بصورة رئيسية إلى انعدام الفرص، ليخلص بعددٍ إلى القول إنّ معدلات البطالة وثيقة الارتباط بالاحتلال.

وبحسب هذا التقرير، فقد بلغت نسبة العاطلين العمل من السكان نحو 19% في عام 2011، بالرغم من حقيقة أنه كان يعمل 780,000 فلسطيني في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من عام 2011، أي بزيادة

وفي السنة نفسها، أفادت "منظمة العفو الدولية" أن 200,000 فلسطيني في المنجَمَعَات الريفية لا يتمتَعون بالوصول إلى كل المياه الجارية، وأن الجيش الإسرائيلي يمنعهم حتى من تجميع مياه الأمطار، فيما يقوم المستعمرون الإسرائيليون برِّي مزارعهم وملء أحواض السباحة. والواقع أن 450,000 مستعمر الذين أُحْصُوا في التقرير المذكور يستهلكون من المياه قدر ما يستهلكه إجمالي السكان الفلسطينيين. وللتغلب على مشكلة نقص المياه وغياب البنى التحتية، يلجأ الفلسطينيون إلى شراء مياه ذات نوعية مُريية من صهاريج المياه المتجولة بأسعار باهظة.⁶

وفي عام 1993 نشر "البنك الدولي" تقريراً تحت عنوان: "تنمية الأراضي المحتلة: استثمار في السلام"، وصّف تقديم الخدمات العامّة في الأراضي باعتباره غير ملائم البتّة، حيث لا توجد، عملياً منشآت مائية وأخرى للنفايات الصلبة والمياه المبتذلة. ولقد ساهمت إدارة النفايات الضعيفة في التدهور البيئي، وسبب ذلك يعود إلى الإدارة الإسرائيلية في ما بين عامي 1967 و1993. وليس هناك كذلك أيّ تقدم في إعادة بناء هذه المنشآت بالرغم من الاستثمارات التي يقوم بها العديد من المانحين الدوليين، ومردّد ذلك إلى التصدّعات والالتباسات الموجودة في اتفاقية "أوسلو"، وخصوصاً تفسيرها على النحو الذي تقوم به سلطات الاحتلال. وقد فاقم العنف المتصاعد هذا الوضع.⁷

وعندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية في عام 1967، أعلنت أن كل الموارد المائية باتت ملكاً لدولة إسرائيل؛ ومُدّاك قلّت الأوامر العسكرية العديدة من تنمية المياه في فلسطين، وتبنت حصص ضحها، مانعة إعادة تأهيل الآبار أو حفر آبار جديدة من دون الحصول على إذن، وصادرت كل محطات الضخّ الفلسطينية على نهر الأردن أو دمّرتها. وقد زادت إسرائيل في

6 Amnesty International,

Israel rations Palestinians to trickle of water, 27 October 2009. Available from: <www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/israel-rations-palestinianstrickle-water-20091027>.

7 A. Gray, Environmental justice for Palestine, 23 March 2007: <www.countercurrents.org/pa-gray230307.htm>.

الوقت نفسه استغلالها للموارد المائية في الضفة الغربية فحفرت 38 بئراً. ونتيجة لهذا، لم يتسنّ للفلسطينيين في عام 1993 الوصول إلا إلى 20% من المياه الجوفية في الضفة. أمّا اتفاقية "أوسلو" فلم تفعل شيئاً لتحسين الوضع في فلسطين. والواقع أنه اتُّفق على أن "كمية الاستعمال الموجودة" سيُحافظُ عليها، بحيث صُدّق رسمياً على استغلال إسرائيل 80% من المياه الجوفية.⁸

وليس من الواضح بعدُ ماذا سيكون تأثير تغيّر المناخ على الأراضي الفلسطينية، إلا أن الخبراء يتوقّعون ارتفاع متوسطات درجات الحرارة وتناقص هطول الأمطار، ممّا سيهدّد أكثر بأوضاع كارثية ستعزّض لها المخزونات المائية في قطاع غزة والضفة الغربية.⁹

يعتقد عددٌ من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية -بحسب ما أورده تقرير صادر عن "معهد البحوث في الشرق الأوسط"- أن "عملية سلام شامل قد تساعد على حلّ الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية. ذلك أنه لم يُرَ إلى عملية السلام الراهنة باعتبارها عملية مُساعدة للبيئة"¹⁰. وهذه الأخيرة لا يمكنها انتظار محادثات سلام جديدة.

مسائل تشريعية

يتسم التشريع الفلسطيني بالتعقيد والتناقض البالغين. فبعض القوانين، مثلاً، يعود إلى زمن العثمانيين والانتداب البريطاني، وكذلك إلى زمن السلطين المصرية والأردنية، مروراً بالاحتلال الإسرائيلي الذي فرض حكماً عسكرياً لم تكن أوامره وقراراته جزءاً من التشريع في حد ذاته، ولكنها ما تزال سارية المفعول. أمّا القوانين التي جرى تبنيها بعد تأسيس السلطة الوطنية في عام 1994 فتشكّل 12% فقط من التشريعات المطبّقة.

وهكذا، يتبيّن أن الوضع القضائي والتشريعي مرتبط بوضوح بعدم الاستقرار الذي يسود في البلاد. وقد أدّى الفصل بين القطاع والضفة إلى وقف مناقشة أكثر من 50 مشروع قانونٍ مقترحاً.

Ibid. 8

9 EMWIS, A war on water, 2009. Available from: <www.emwis.org/thematicdirs/news/2009/06/war-water-environmentalproblems-israel-and>.

10 <vispo.com/PRIME/enviro.htm>.

كما أن القوانين المحدثّة لم تُلغ القوانين القديمة، التي يتناقض بعضها مع قانون التحكيم القضائي الجغرافي كما نفّذته غرفة التجارة والصناعة في القدس. فثمة حاجة ماسّة لتشريع محدّد في ما يتصل بالقطاع الخاص على سبيل المثال، بُغية تنظيم بيئة الأعمال وتعزيزها وتمتينها، فضلاً عمّا يتصل أيضاً بالرعاية الصحية.

وقد يُحتجّ بأنّ الاحتلال ما يزال يظلم بدور رئيسي في إعاقة عملية التشريع الفعّال وإضعاف قدراتها على توفير إطار عمل للتنمية. والواقع أن كلا نظامي التشريع والقضاء يعاني من استمرار الاحتلال، إلا أنهما يعانيان أيضاً من واقع فصل الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه واحدة من أهم العقبات الماثلة في وجه التنمية المستدامة، حيث لا تتوفر السياسات البيئية بسبب غياب الحوار. وثمة عامل آخر يقوّض الاستدامة، ألا وهو أن الضعف المؤسسي يجعل من المستحيل قياس فعالية الجهود التمويلية التي تبذلها البلدان المانحة أو تحسينها.

التبرعات والسياسات والاستدامة

تُشكّل المعايير المختلفة المتعلقة بتخصيص الأموال الواردة من المانحين وإدارتها مصدرًا ثابتًا للنزاع. فالمشروعات المخصّصة للمستفيدين غالباً ما تُخفق في الاستفادة من الأموال الممنوحة من البلدان والمؤسسات. وهذه النزاعات تتزايد عادة بسبب تسييس الخدمات المقدّمة.

وتجدر الملاحظة أن المانحين يسعون إلى تحسين هذا الوضع من خلال تعزيز المساءلة وتقوية الشفافية المؤسسية في فلسطين، بالرغم من تعرّض النتائج للخطر بسبب ترايد تسييس المجتمع الفلسطيني. والواقع أنه كان للعديد من التبرعات أثر سلبي يتمثّل بتزايد التبعية لهذه النوع من التمويل، وخصوصاً في ما يتعلق بالتبرعات ذات الأهداف السياسية، كالأموال المقدّمة للأندية الرامية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وهذا النوع من التبعية يؤوّل أيضاً إلى تفويض القيم الاجتماعية العميقة كالطوعية والكرامة والغيرية (Altruism). كل ذلك خدم ويخدم تعميق الاضطراب الاجتماعي.

كما رأى المانحون أيضاً أن يعزّزوا قدرات مختلف المؤسسات في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي بدا واضحاً في وضع اختبرته مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.